دور صيغة التمويل بالإجارة في تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ للتمويل - دراسة تحليلية لتجربة بنك السلام خلال الفترة 2017-2020

The role of the Ijara financing formula in improving the capabilities of small and medium enterprises to access financing - An analytical study of the experience of Al Salam Bank during the period 2017-2020.

بوعوينة صابر[1*]، قروش عيسى[2]

[1] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر،
saber.bouaouina@univ-msila.dz

[2] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر،
aissa.kerrouche@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/08 تاريخ القبول: 2022/05/08 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز فعالية صيغة التمويل بالإجارة في تيسير نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل. وذلك عبر دراسة تحليلية لتجربة بنك السلام الجزائر حلال الفترة 2017-2020.

مكن تحليل البيانات المتعلقة بالعرض والطلب على منتجات التمويل الإسلامي لبنك السلام للفترة 2017-2020، فعالية البنك وقدرته المتزايدة في استقطاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما بين كذلك اتجاه هذه المؤسسات المتزايد في الطلب على صيغة التمويل بالإجارة بالنظر لتوافقها مع قدراتها واحتياجاتها التمويلية.

كلمات مفتاحية: التمويل بالإجارة، النفاذ للتمويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك السلام

تصنيفات JEL: G24،G28،G32

*المؤلف المرسل

Abstract: The study aimed to highlight the effectiveness of the Ijara financing formula in facilitating access to finance for small and medium enterprises. This is through an analytical study of the experience of the Al Salam Bank Algeria during the period 2017-2020.

The analysis of data related to the supply and demand for Islamic financing products of Al Salam Bank for the period 2017-208 enabled the bank's effectiveness and its increasing ability to attract small and medium enterprises. It also showed the increasing trend of these enterprises in the demand for the Ijara financing formula in view of its compatibility with their capabilities and financing needs.

Keywords: Ijara Financing; SME's; Acces to Finance;Assalam Bank
Jel Classification Codes: G24, G28, G32

1. مقدمة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من العوائق والتحديات، منها ما يرتبط بقدرتها على ولوج الأسواق العالمية والإقليمية، وأخرى تتعلق بعدم ملائمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات الخاصة بها، وضعف البنية التحتية المصرفية والافتقار إلى الخبرات في مجال إدارة المؤسسات، ولعل أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا و عالميا هو عجزها في النفاذ للمصادر التمويلية المناسبة والتي تتلاءم مع طبيعتها، إما جهلا بوجودها أو كيفية الاستفادة منها، أو نتيجة للشروط التي يفرضها الممولون و التي غالبا ما تكون غير متوفرة لديها.

1.1. إشكالية الدراسة: بالنظر لشمولية نظام التمويل الإسلامي وتعدد أساليبه وتكاملها وانطلاقا من خصوصية ومميزات صيغة التمويل بالإجارة باعتبارها أحد الصيغ الاستثمارية الرئيسية في فقه المعاملات المالية الإسلامية، تبرز إشكالية الدراسة والتي تم صياغتها على النحو التالي:

ما مدى مساهمة صيغة التمويل بالإجارة المقدمة من بنك السلام في تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النفاذ للتمويل؟

كما تتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما هي أهم العوامل التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ لمصادر التمويل بصيغتيها التقليدية والإسلامية؟
- ما مدى مناسبة صيغة التمويل بالإجارة بشكلها المعروض من بنك السلام مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها؟
- ما مدى إقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طلب منتجات التمويل الإسلامي عموما وعلى صيغة التمويل بالإجارة خصوصا في بنك السلام خلال الفترة المدروسة؟

2.1. فرضيات الدراسة: انطلاقا من الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية، تم الانطلاق في الدراسة من الفرضيات التالية:

- تساهم صيغة التمويل بالإجارة المقدمة من بنك السلام بفعالية كبيرة في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النفاذ للتمويل الملائم.

- ترتبط العوامل التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ للتمويل بمجموعة عوامل ذاتية وأخرى مرتبطة بشروط المقرضين.

- تتناسب صيغة التمويل بالإجارة المطروحة من بنك السلام مع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها التمويلية.

- طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الإسلامي عموما وعلى الإجارة خصوصا من بنك السلام في تزايد مستمر.

3.1. أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في الدور المتنامي للتمويل الإسلامي وما يقدمه من امتيازات للأفراد والمؤسسات، وبالأخص التمويل بصيغة الإجارة الذي يعتبر أداة تمويلية مهمة يمكنها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية احتياجاتها التمويلية، أمام إعراض البنوك التقليدية على تقديم الدعم اللازم لهذا النوع من المؤسسات أحيانا وعدم ملائمته لطبيعتها أحيانا أخرى.

4.1. أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر منها:

- تحديد أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال النفاذ لمصادر التمويل وكذا تشخيص مظاهرها ومسبباتها.

- التعرف على صيغة الإجارة كأحد أهم البدائل التمويلية الإسلامية التي يمكنها أن تسهم في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن نموها واستمراريتها.
- تبيان مدى استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعليا من صيغة الإجارة.

5.1. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لموضوع بحثنا، من خلال تحليل مختلف البيانات الواردة في التقارير والمراجع المتخصصة.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية النفاذ إلى مصادر التمويل

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل استثماراتها وفق أسس هرمية، وعادة ما يتم تفضيل استخدام مصادر التمويل الداخلية كخيار أول ورئيسي(المدخرات الشخصية والأرباح المحتجزة)، وفي حالة عدم كفاية هذا المصدر تلجأ إلى التمويل الخارجي كخيار ثان **(رشا، 2017، صفحة 10)**، والذي بدوره يصنف إلى مصادر غير رسمية من خلال قنوات تنشط غالبا خارج إطار النظام القانوني الرسمي (الأصدقاء، وكلاء المبيعات، جمعيات الادخار...الخ)، ومصادر رسمية ممثلة بالمؤسسات المصرفية كالبنوك التجارية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة **(عمارة، 2017، صفحة 14)**، وعلى الرغم من الأهمية البالغة للبنوك في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه الأخيرة تواجه صعوبات في الوصول إلى المصادر التمويلية بشكل عام والقروض البنكية بشكل خاص، ويرجع سبب ذلك إلى عدم كفاية الضمانات وضعف الأطر القانونية و أيضا هشاشة البنية التحتية للمعلومات الائتمانية، مما يصعّب من قدرة البنوك على تقييم المخاطر بشكل دقيق، وبالتالي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وهذا ما يؤدي إلى تشدد السياسات الائتمانية **(إتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 4)**.

وتشير مختلف الدراسات والأبحاث إلى أن النفاذ إلى مصادر التمويل هو إحدى العقبات الأساسية التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (**GPFI&IFC2020**).

الشكل رقم 01:" نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترى أن الوصول إلى التمويل يشكل عائق رئيسي في بعض الدول العربية"

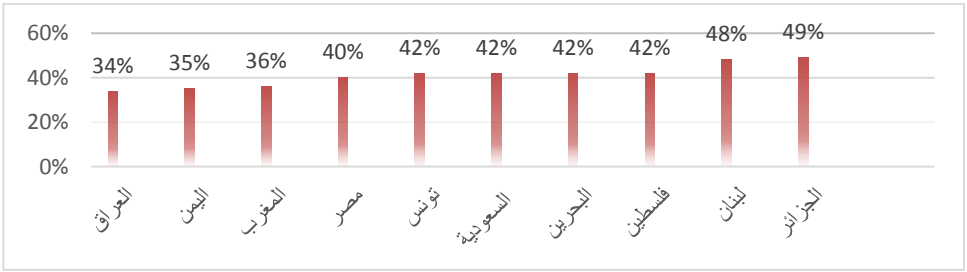

Source : IFC ENTERPRISE FINANCE GAP IFC 2020

https://www.smefinanceforum.org/data-sites/ifc-enterprise-finance-gap-0

يظهر من خلال البيانات الواردة في الشكل أعلاه أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترى بأن الوصول إلى التمويل هو التحدي والعائق الرئيسي، تتراوح بين (34% إلى 49%) من إجمالي عدد هذه المؤسسات لكل دولة، وتأتي الجزائر (49%) ولبنان (48%) في مقدمة الدول العربية، تليها كل من فلسطين، البحرين، المملكة العربية السعودية وتونس (42%)، ومصر (40%) والمغرب (36%)، اليمن (35%)، العراق (34%) وقد يرجع السبب في ذلك الى الارتفاع في تكاليف الإقراض والمبالغة في حجم الضمانات المطلوبة من طرف البنوك المانحة للتمويل.

1.2 العرض والطلب على التمويل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أدى الارتفاع الكبير في معدلات الفائدة وانخفاض الإقراض إلى نشوء العديد من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على التمويل المناسب وهو الأمر الذي ينتج عنه ما يعرف بالفجوة التمويلية التي تؤثر بشكل مباشر على هذا القطاع، **(McCahery, 2019, pp. 634-635)**.

1.1.2 التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العرض)

تعتبر القروض البنكية أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول والدول العربية خاصة، فهي مصدر رئيسي للتمويل الرسمي، حيث تتفاوت مستويات نفاذها للتمويل من دولة لأخرى كما هو موضح فيما يلي:

الشكل رقم 02:" حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض المقدمة من البنوك (الخاصة/ العامة) في بعض الدول العربية"

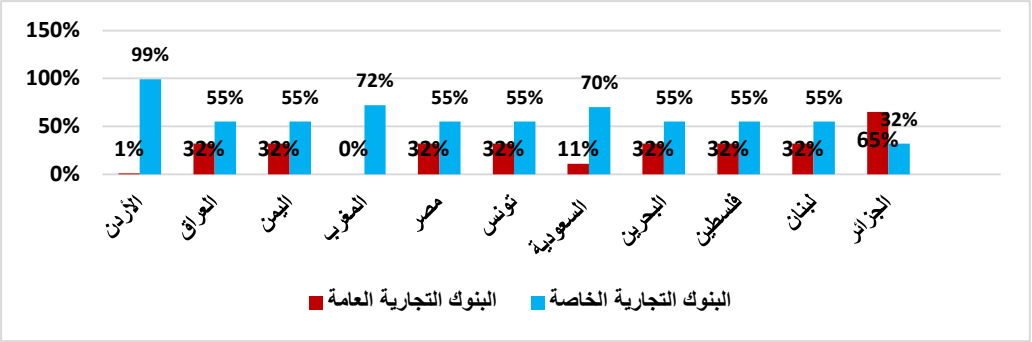

Source: IFC, Enterprise Finance Gap 2020.

https://www.smefinanceforum.org/data-sites/ifc-enterprise-finance-gap-*0*

الحصة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية المملوكة للدولة تقارب في المتوسط نسبة (27%) فقط، وهي حصة ضئيلة مقارنة بما هو متاح من البنوك التجارية الخاصة الذي يقدر في المتوسط بحوالي (60%)، أما على مستوى الدول التي شملتها هذه الدراسة **(OECD، 2018، صفحة 59)**، فقد تراوحت القروض الممنوحة من البنوك العامة الجزائرية (65%) مقابل (32%) من البوك الخاصة، أما في كل من لبنان، فلسطين، البحرين، تونس، مصر، اليمن، والعراق بلغت نسبة القروض الممنوحة من البنوك العامة (32%) ومن الخاصة (55%)، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من دولة السعودية، المغرب، والأردن الاستثناء في نسبة حصولها على القروض من البنوك الخاصة حيث بلغت حوالي (70%) و(72%) و(99%) عل الترتيب.

2.1.2 الطلب على التمويل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من أهمية التمويل المقدم من طرف البنوك التجارية الخاصة والعمومية، إلا أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات وتحديات للحصول على التمويل من هذه البنوك، نظرا لعدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمة أو التشديد من البنوك في شروط التمويل(من حيث حجم الأقساط، فترات التسديد، سعر الفائدة المرتفع)، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإقراض في غياب البنوك المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

وضعف قدراتها في مجال التقييم والإشراف على هذا النمط من المؤسسات أو غياب الدعم الحكومي في كثير من الأحيان.

الشكل رقم 03: "جانب الطلب على التمويل للمؤسسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالمتوسط العالمي لعام 2020م"

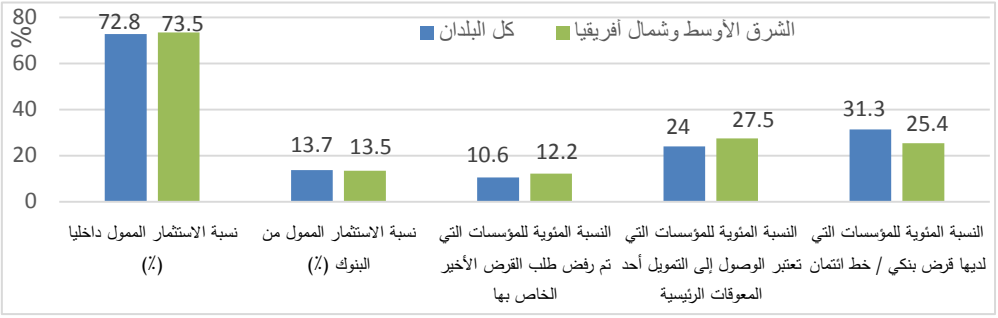

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك الدولي – مسح المؤسسات – قواعد البيانات 2020

يتبين من خلال الشكل السابق أن 27.5% من المؤسسات الموزعة عبر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتبر أن الوصول إلى التمويل أحد المعوقات الرئيسية، إذ أن 25.4% فقط من المؤسسات التي تمكنت من الحصول على قرض بنكي و أكثر من 74% تموّل عبر أطراف أخرى، و أن 12.2% من هذه المؤسسات لم تتم تلبية طلب القرض الأخير الخاص بها، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الضمانات المطلوبة للحصول على القرض، وفي ظل عزوف البنوك عن تلبية الطلبات التمويلية فإن كثير من المؤسسات تعمد إلى تمويل استثماراتها من مصادر داخلية، حيث بلغت نسبة التمويل الداخلي لاستثمارات المؤسسات 73.5% في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و 72.8% في بلدان العالم الأخرى.

2.2 الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التفاوت بين الطلب والعرض)

أجريت بعض الدراسات في السنوات الأخيرة لأجل تحديد ما إذا كانت هناك فجوة تمويلية، وخلصت إلى أن حجم الفجوة في الاقتصادات النامية بلغ حوالي 2.6 تريليون دولار، وأن ما يقرب من 60 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إمّا أنها غير مخدومة (أي أنها لا تملك قرضا أو سحب على المكشوف)، أو تعاني من نقص في الخدمات (أي أن لديها قرضا أو سحب على المكشوف، ولكنها لا تزال تعاني من إمكانية الوصول إلى التمويل) **(IFC, 2017, pp. 3-4).**

الشكل رقم 04: فجوة تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية (تريليون $أمريكي)

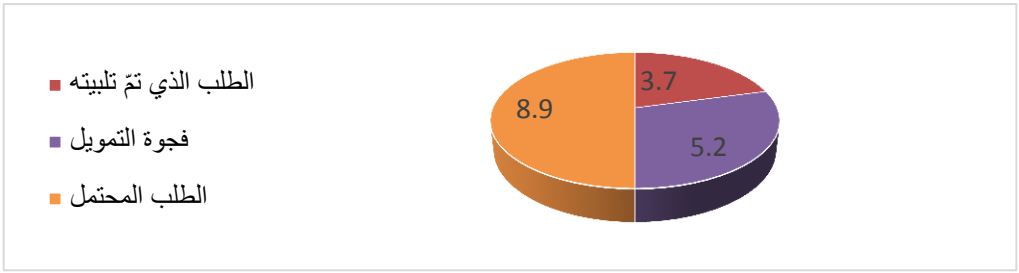

المصدر: (IFC, 2017, p. 28)

من أجل تحديد الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 128 دولة نامية، وجدت هذه الدراسة أنه من إجمالي الطلب التمويلي المحتمل لهذا القطاع من المؤسسات البالغ 8.9 تريليون دولار، لا يتم توفير سوى 3.7 تريليون دولار حاليا، وتقدر الاحتياجات التمويلية الغير مستوفات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول النامية، بنحو 5.2 تريليون دولار أي بنسبة 59% من إجمالي الطلبات المحتملة على التمويل، وهو ما يمثل 19% من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي لهذه الدول **(IFC, 2017, p. 28)** .

3.2. أسباب الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في وجود فجوة تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبرزها ضعف القطاع المالي لكل دولة كمصدر للتمويل، حيث نجد أن البنوك والمؤسسات المالية كثيرا ما تتردد في منح الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إمّا بسبب ضعف الأطر القانونية والتنظيمية لها أو نتيجة ارتفاع مخاطر تمويل هذا القطاع من المؤسسات الذي يفتقر عادة إلى السيولة وعدم وجود ضمانات كافية، إضافة إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها طالبة للتمويل والتي تعاني في أغلب الأحيان من وجود مشاكل داخلية كنقص الخبرة الإدارية، ومن بين الأسباب أيضا هي الظروف الاقتصادية و/أو والبنية التحتية العامة حسب كل دولة **(OECD, 2006, p. 130)**، ووفقا للتقرير الذي أورده البنك الدولي من خلال مسح للمؤسسات، فإن حوالي 32% من المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مقارنة بغيرها، تعتبر إمكانية الحصول على الائتمان أحد أهم القيود التي تحد من إمكانية النفاذ إلى الخدمات المالية المصرفية (حيث يبلغ

المتوسط العالمي 26 %) **(بلانشيه، 2019، صفحة 3)**، بالإضافة إلى أن البنوك ترى وعلى نطاق واسع بأن في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مخاطرة كبيرة بسبب قلة المعلومات الخاصة بها وعدم كفاية تاريخ الائتمان وافتقارها إلى الضمانات الكافية لديها، فحوالي 55% الى 68% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول النامية، إما تعاني من نقص في الخدمات التمويلية أو لا تقدم لها الخدمات على الإطلاق، ممّا يحدّ من قدرتها على النمو والتوسع **(World Bank, 2015, p. 7)**.

3. دراسة حالة صيغة التمويل بالإجارة لبنك السلام الجزائر

1.3. تعريف صيغة التمويل بالإجارة:

الإجارة في اللغة هي: اسم للأجر، وهي الكراء، مأخوذة من الأجر وهو الجزاء عن العمل **(الغُينمي، 2010، صفحة 288)**، **أما في الاصطلاح المصرفي:** فقد عرّفها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بقوله: التأجير أحد الأدوات التمويلية تجمع بين صيغتي البيع و التأجير، تتم عن طريق اتفاق طرفين على بيع أحدهما للآخر أصل معين محدّد القيمة تحديدا نهائيا، شرط أن لا تنتقل ملكية ذلك الأصل المباع إلى المشتري الجديد مباشرة، ولكن تظل العلاقة بينهما محكومة بقواعد عقد الإجارة لحين إتمام المشتري سداد أقساط إيجاريه تعادل قيمة ثمن المبيع المتفق عليه(هذا في التأجير المنتهي بالتمليك لا في جميع صيغ التأجير)، لتنتقل ملكية الأصل نهائيا إلى المشتري بعد ذلك ويصبح له كامل الحقوق عليها **(زيد، 1996، صفحة 24)**.

2.3. مشروعية الإجارة: الإجارة عقد حكمه الجواز ودليل ذلك **(جمعة، 2009، الصفحات 19-20)**:

- **من القرآن الكريم:** قوله عزّ وجل: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (الكهف:77). وقوله تعالى:﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾(الطلاق: 6).
- **من السنة النبوية:** رواية الإمام البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "قَالَ اللّه: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِه أَجْرَهُ ".

3.3 أنواع صيغ الإجارة: تنقسم الإجارة إلى نوعين، فهناك الإجارة على العمل (عمل معلوم لقاء أجر معلوم) وإجارة على منافع الأعيان (الإجارة على عقارات، الإجارة على منقولات...وغيرها)

والتي تستغل اليوم من قبل البنوك الإسلامية في عمليات التمويل، وتنقسم بدورها أيضا إلى قسمين:

الإجارة التشغيلية: يعتبر هذا الأسلوب إجارة عادية، حيث يقوم البنك الإسلامي باقتناء موجودات وأصول مختلفة تتلاءم وتتماشى مع حاجيات العديد من المستخدمين، فيقوم بإجارة هذه الأعيان للجهات الراغبة في الانتفاع بها خلال مدة محدّدة يتم الاتفاق عليها، مع التزامه بكافة أعمال الصيانة وجميع الإصلاحات التي تلحق بهذه الأعيان، ومع انقضاء المدة تعود الأعيان المؤجرة إلى حيازة البنك الذي يعيد تأجيرها مرة أخرى سواء لنفس الجهة بعقد جديد او يبحث عم مستخدم آخر يرغب في إيجارها **(قنطقجي، 2015، الصفحات 293-296).**

الإجارة المنتهية بالتمليك: تعرف بالإيجار الرأسمالي، وهي عقد بين طرفين يلتزم فيه أحدهما بتأجير أصل معين للطرف الآخر مقابل أجرة معينة يدفعها (المستأجر) على أقساط خلال مدة محددة، لتنتقل بعدها ملكية هذا الأصل للمستأجر بعقد جديد بعد سداده لآخر قسط بينهما **(ميلود، 2014، صفحة 3).**

4.3. صيغة الإجارة كما تجريها البنوك الإسلامية: تستخدم البنوك الإسلامية أسلوب الإجارة بشكليها التشغيلية والمنتهية بالتمليك لتمويل العديد من المشاريع والمؤسسات كما يلي **(مبيض، 2010، الصفحات 36-41):**

تمر الإجارة التشغيلية في البنوك الإسلامية عبر عدّة خطوات، حيث يقوم البنك الإسلامي بناءً على دراسة جدوى ودراسة معمقة للسوق بشراء الأصول بغرض تأجيرها، وعن طريق توقيعه لعقد إجارة مع أحد المستأجرين في إطار ضوابط الشرع الإسلامي ووفق الشروط المتفق عليها بينهما يتم تأجيره الأصل بعوض، ويمكن للبنك أن يستعيد الأصل المؤجر في نهاية مدّة الإجارة ليعاود البحث مرة أخرى عن مستأجر آخر وهكذا.

أما بالنسبة للإجارة المنتهية بالتمليك فتمر كذلك عبر مراحل متسلسلة، حيث يبدي العميل (فرد أو مؤسسة) رغبته في تأجير أصل غير موجود لدى البنك بصفته مؤجر عن طريق التأجير المنتهي بالتمليك (معدات صناعية مثلا)، فيقوم البنك بشراء هذا الأصل (معدات صناعية) من البائع بناءً على طلب من العميل، الذي يحصل على توكيل من البنك باستلام المعدات ذات المواصفات المتفق عليها في العقد، ومن خلال عقد يؤجر البنك المعدّات للعميل بأجرة

محدّدة لمدة معينة متفق عليها، مع الوعد بتمليكه هذه المعدّات بعد سداد جميع أقساط الأجرة عن طريق إبرام عقد جديد عند انتهاء مدة الإجارة.

4. تحليل إجمالي العرض والطلب على التمويل الإسلامي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بنك السلام -الجزائر

من أجل الوقوف على حجم ونوع التسهيلات التي يقدمها بنك السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا بد من معرفة مدى التوافق بين حجم الطلب وإجمالي العروض التمويلية المتاحة من طرف بنك السلام.

1.4 العرض من التمويل الإسلامي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بنك السلام

عرف حجم التمويلات الممنوحة للعملاء بصفة عامة من طرف بنك السلام ارتفاعا خلال الفترة 2017-2020م، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم01: "حجم التمويل الإسلامي الممنوح للعملاء من طرف بنك السلام -الجزائر للفترة (2017-2020م)"

البيان	2017	2018	2019	2020
إجمالي تمويل العملاء(دج)	45454481	75339606	95585580	101771998
إجمالي تمويل العملاء (مليون دولار)	395	636	782	751
معدل النمو السنوي	%55	%66	%27	%6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام-الجزائر-(2017-2020)

من خلال استقراء البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية للفترة 2017-2020م، نلاحظ وجود تباين في معدل نمو إجمالي التمويل المقدم من البنك إلى العملاء، حيث بلغ إجمالي تمويل العملاء لعام 2017م أكثر من 45 مليون دينار جزائري مسجلا نسبة نمو 55% مقارنة بعام 2016م، نتيجة الزيادة في تمويل الأفراد (العمليات الاستهلاكية)، وقد تواصل هذا النمو خلال العام 2018، 2019، 2020م مسجلا إجمالي بلغ 75، و95، و102 مليون دينار جزائري على الترتيب، وهو عرض تمويلي جيد ومرتفع مقارنة بإجمالي الودائع المستقطبة، و هو ما من شأنه أن يساهم في تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1.4 حصة المؤسسات من إجمالي الهيكل التمويلي للعملاء

من خلال القوائم المالية لبنك السلام الواردة في تقاريره المالية للفترة 2017-2020م، يمكن ان نستعرض حجم التمويل الموجه لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء كما يلي:

الجدول رقم02: "حصة المؤسسات من التمويل إلى إجمالي تمويل العملاء لدى بنك السلام-الجزائر الوحدة (ألف دج)"

البيان	2017	2018	2019	2020
إجمالي تمويل المؤسسات	40443183	61544054	75826463	85380506
نسبة تمويل المؤسسات إلى إجمالي تمويل العملاء	%7	%22	%26	%19

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام-الجزائر-(2017-2020)

عرفت التمويلات الممنوحة إلى المؤسسات خلال الفترة 2017-2020م نشاطا مكثفا في إطار معالجة ملفات المؤسسات الناشطة في مختلف الميادين، حيث بلغت نسبة تمويل المؤسسات 42 مليار دينار جزائري لعام 2017م، مسجلا بذلك نسبة نمو 7%، ونسبة نمو 22% و16% من إجمالي التمويلات الممنوحة للعملاء خلال عام 2018، 2019م على التوالي، لتسجل مبلغ 85 مليار دينار جزائري عام 2020م.

يرى الباحثان في تقييمهما لتوجه بنك السلام -الجزائر من حيث الأسلوب المستخدم في توجيه المدخرات، أنه قد انتهج سبيلا يخدم ويتوافق مع الهدف المرجو من البنوك الإسلامية في استقطاب وحشد الأموال وإعادة استثمارها وتنميتها في إطار الشريعة الإسلامية.

2.1.4 حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توظيفات الأنشطة الاستثمارية المباشرة لبنك السلام

تتمثل الأنشطة الاستثمارية المباشرة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، واستقطاب متعاملين جدد من مؤسسات حديثة النشأة ومصغرة وصغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة ذات أنشطة مختلفة.

الشكل رقم05: "محفظة التمويلات حسب صنف المؤسسة (ديسمبر 2018)"

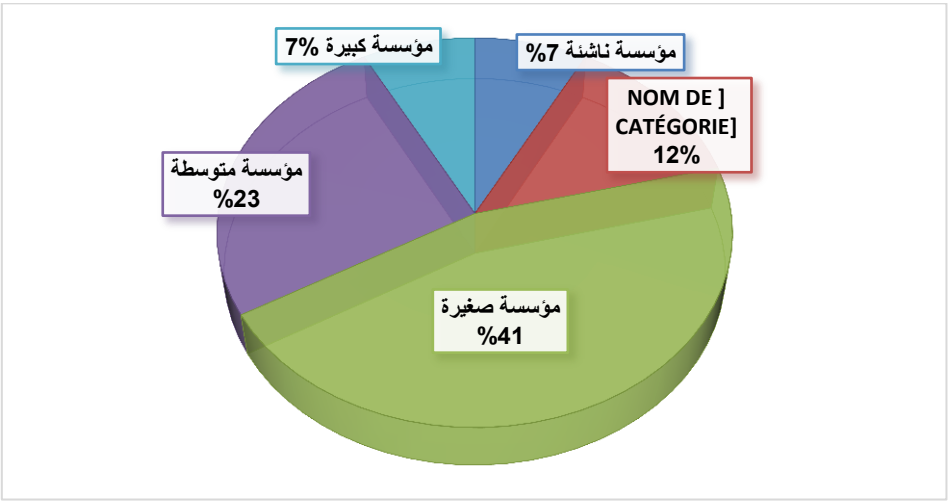

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لبنك السلام-الجزائر-2018، ص 17.

من خلال استقراء أهم البيانات التي تحصل عليها الباحثان لعام 2018م، فان مؤشرات التحليل الواردة في الشكل رقم (05)، إلى أن الحجم الأكبر من تمويلات البنك قد تمّ توجيهه للمؤسسات الصغيرة الحجم بنسبة بلغت 41%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالحجم الإجمالي من التمويل الموجه للمؤسسات بشكل عام، كما استفادت المؤسسات المتوسطة من نسبة 23% من التمويل الموجه للمؤسسات، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت من نسبة 64% من إجمالي التمويلات الممنوحة للمؤسسات خلال عام 2018م، لكن ومع حلول عام 2020م تغيرت الوجهة الاستراتيجية للبنك تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب COVID19، حيث عمدت إلى التقليل قدر الإمكان من تمويل هذا القطاع من المؤسسات.

يظهر بأن هذا التوجه من بنك السلام له دلالته، أولا رغبة من البنك في إطار عملية التوسع وجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن الجدد، أما الثانية تتمثل في إدراك البنك على ضرورة إيجاد أوعية استثمارية تتناسب مع حجم التمويلات ذات الآجال القصيرة التي بحوزتها، هذه التمويلات التي عادة ما تتلاءم مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أمّا الدلالة الثالثة فهو الوعي المالي لأصحاب هذا القطاع من المؤسسات بإمكانية الاستفادة من الخدمات التمويلية الإسلامية عن طريق بنك السلام.

2.4. الاستفادة من صيغة الإجارة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تسهيلات تمويلية جد مرضية بعدة صيغ مختلفة مقدمة من طرف بنك السلام خلال الفترة 2018-2019م، والتي فاقت 103 مليار دينار جزائري.

الشكل رقم 06:"العرض من البدائل التمويلية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بنك السلام (ديسمبر 2018م)"

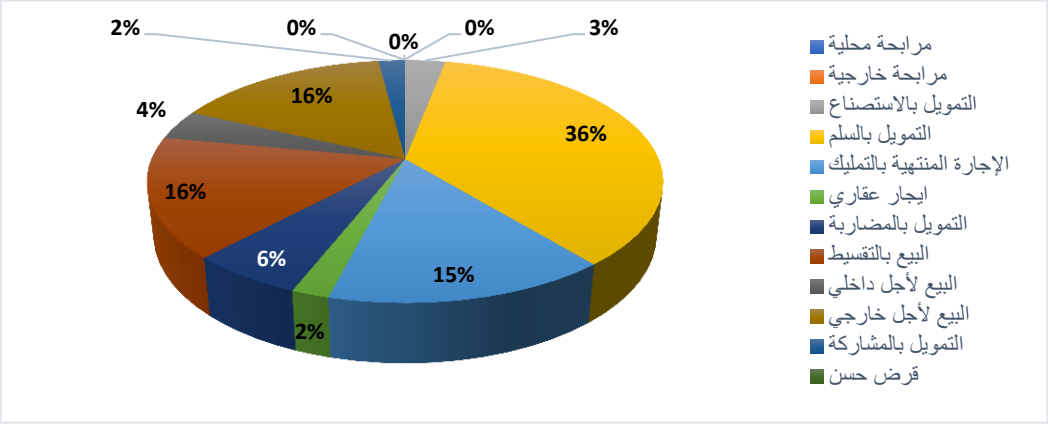

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لبنك السلام-الجزائر-2018، ص 18.

باستقراء البيانات الواردة في الشكل (06) نلاحظ التنوع الكبير في الصيغ التمويلية التي يقدمها بنك السلام لقطاع المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، حيث بلغ تمويل المؤسسات بصيغة السّلم 36% كأعلى نسبة، تليها المرابحة والبيع بالتقسيط بنسبة 16% لكليهما، وصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك بـ 15%، والمضاربة بـ 6%، وتتوزع النسبة الباقية على الصيغ الأخرى.

يعتقد الباحثان بأن هذا التوجه من بنك السلام ومن خلال التنويع في الصيغ التمويلية الموجهة للمؤسسات بصفة عامة، يعد مؤشرا جيدا لتيسير نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل وتلبية لاحتياجاتها.

3.4. العرض من التمويل الإيجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر صيغة الإجارة من بين أهم الصيغ التي يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاعتماد عليها في تمويل استثماراتها وتنميتها إضافة إلى مساهمتها في تمويل دورة الاستغلال، وقد استفادة هذه المؤسسات من هذه الصيغة بشكل لافت خلال السنوات 2017-2020م.

الجدول رقم 03:"حصة المؤسسات من التمويل الإيجاري لدى بنك السلام-الجزائر "

البيان	2017	2018	2019	2020
مليون دولار	70	90	112	133
مليون دج	8000	10764	13449	17600
معدل النمو السنوي	%204	%34.55	%25	%30.86

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام-الجزائر-(2017-2020)

ساهم نشاط الاعتماد الإيجاري (الإجارة المنتهية بالتمليك) في تمويل المؤسسات والتي من ضمنها الصغيرة والمتوسطة، حيث عرف هذا النشاط خلال عام 2017م نموا كبيرا بنسبة 204% مقارنة بعام 2016م، كما قد بلغ حجم التمويل الإيجاري 10.7 مليار دينار جزائري عام 2018م، وأكثر من 13 مليار دينار جزائري لعام 2019م، وفي عام 2020م بلغت حصة المؤسسات من التمويل الإيجاري 17.6 مليار دينار جزائري.

استنادا إلى ذلك يمكن القول بأن المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد استفادت إلى حدّ ما من التمويل بصيغة الإجارة عن طريق بنك السلام، ذلك أنها تتناسب مع القدرات التمويلية للبنك من جهة، وتتلاءم مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ثانية.

1.3.4. الطلب من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بنك السلام

تزايد حجم الطلب على التمويل الإسلامي من المؤسسات بجميع أصنافها المصغرة، والصغيرة والمتوسطة، والكبيرة، وهذا بحسب ما ورد في التقارير المالية لبنك السلام.

الجدول رقم 04: حجم الطلب التمويلي حسب عدد وتصنيف المؤسسات لدى بنك السلام (2019م)

تصنيف المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة
صغيرة	307	%59
متوسطة	179	%35
كبيرة	32	%6

إجمالي حجم الطلب التمويلي	518	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لبنك السلام-الجزائر-، 2019م، ص24.

بلغت عدد المؤسسات بما فيها الجديدة التي تقدمت بطلب تمويلي إلى بنك السلام 518 مؤسسة، موزعة على المؤسسات الصغيرة بـ 307 طلب بنسبة 59% والمؤسسات المتوسطة بمجموع 179 طلب تمويلي مسجلة نسبة 35%، تليها المؤسسات الكبيرة بـ 32 طلب تمويلي بنسبة 6% من حجم الطلبات المقدمة لبنك السلام.

- **الطلب على التمويل الإيجاري من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بنك السلام**

في إطار الاستراتيجية التي انتهجها بنك السلام في استقطاب المزيد من العملاء من مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتي تنشط في مجال الصناعة والتحويل، تزايد حجم التمويل المطلوب بصيغة الإجارة من طرف المؤسسات على اختلاف أصنافها.

الشكل رقم 07: "تطور حجم الطلب على التمويل بالإجارة لدى بنك السلام-الجزائر للفترة (2018-2020م)"

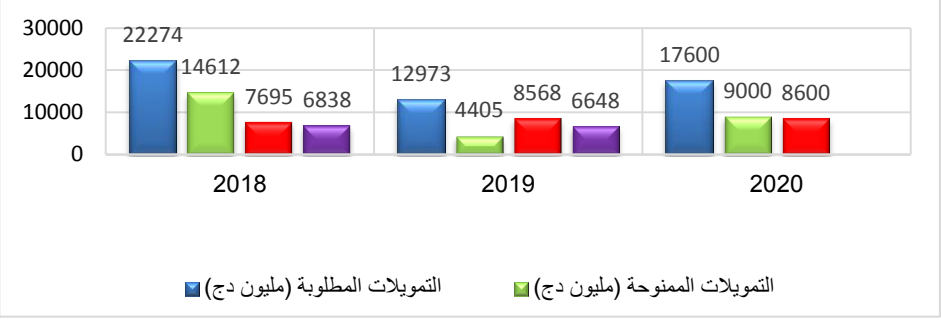

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام-الجزائر-(2018-2020)

باستقراء البيانات الواردة ضمن التقارير المالية لبنك السلام للفترة 2018-2020م، نلاحظ وجود طلب كبير من المؤسسات بما فيها الصغيرة والمتوسطة على التمويل بصيغة الإجارة، حيث بلغت التمويلات المطلوبة لعام 2018م ما يعادل 22.27 مليار دينار جزائري، وبلغت قيمة التمويلات الممنوحة 14.6 مليار دينار جزائري، وتمّ الاعتذار عن تقديم ما قيمته 7.7 مليار دينار جزائري من التمويلات المطلوبة خلال نفس العام.

بالنسبة لعام 2019 بلغ عدد ملفات تسهيلات الاعتماد الإيجاري المقرر فيها 496 ملفا، قدّر فيها إجمالي التمويلات المطلوبة حوالي 13مليار دينار جزائري، لكن لم تستفد المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة والكبيرة سوى من مبلغ 4.4 مليار دينار جزائري مع الاعتذار عن تقديم 8.6 مليار دينار جزائري، حيث اعتمد البنك سياسة انتقائية تجاه المؤسسات الصغيرة لا سيما الجديدة منها، واستمرت هذه السياسة الانتقائية والحذرة من البنك خلال عام 2020م بالنظر للأوضاع الوبائية التي شهدها العالم والجزائر.

5. خاتمة:

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العديد من التحديات، لعل أهمها يتمثل في صعوبة النفاذ للمصادر التمويلية المناسبة، خاصة في ظل تردد الجهات التمويلية وخاصة التقليدية منها على تلبية الطلب التمويلي المتزايد لها، وذلك لأسباب متعددة منها ما يرتبط بطبيعة هذه المؤسسات كضعف قدراتها الداخلية وافتقارها للضمانات الكافية، ومنها ما يرتبط بالمُمَولِين وعلى رأسهم البنوك التجارية التقليدية والتي غالبا ما تبالغ وتشدد في شروط التمويل وضماناته.

بالمقابل من ذلك تقدم البنوك الإسلامية تشكيلة متنوعة من الخدمات التمويلية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد قدمنا في هذا البحث أحد أهم البدائل التمويلية الإسلامية القائمة على الإيجارات والمتمثلة في صيغة الإجارة، والتي يمكنها أن تكون مصدر تمويلي هام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبديل عن التمويل التقليدي القائم على سعر الفائدة.

1.5. اختبار فرضيات الدراسة: انطلاقا من الدراسة النظرية وتحليل مختلف البيانات المتاحة من بنك السلام حول الطلب والعرض على التمويل الإسلامي عموما وعلى التمويل بصيغة الإجارة خصوصا، يمكن الحكم على صحة كل الفرضيات المقدمة سابقا.

2.5. نتائج الدراسة: بصورة عامة تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج على ضوء ما تمّ التعرض إليه في الجانب النظري، ومن خلال الدراسة التحليلية لأهم البدائل التمويلية التي يقدمها بنك السلام -الجزائر-للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد قمنا بتلخيص أهم هذه النتائج كما يلي:

- توجد عدة تحديات تعيق نمو واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن أبرز هذه التحديات هو صعوبة نفاذها إلى مصادر التمويل.
- من بين أسباب عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنفاذ لمصادر التمويل، هو ضعف الكفاءة لدى مسيّريها وقلة خبرتهم إضافة الى جهلهم بالمصادر التمويلية المتاحة.

- يتميز التمويل الإسلامي عن غيره من المصادر التمويلية الأخرى باحتوائه على بدائل تمويلية متنوعة، بالإضافة إلى مجموعة من الضوابط والمعايير التي يمكن الاستناد إليها في دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعدّ صيغة الإجارة كأحد أهم الصيغ الاستثمارية الرئيسية التي تساهم في تقديم تسهيلات ائتمانية لرجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الآلات والمعدات المتقدمة.
- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أسلوب التمويل بصيغة الإجارة في دعم وزيادة كفاءتها الإنتاجية.
- اثبتت البنوك الإسلامية وجودها وقدرتها على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ما تملكه من أساليب وصيغ تمويلية تتلاءم مع طبيعة هذه المؤسسات.
- قدرة بنك السلام -الجزائر-على استقطاب وحشد الأموال وإعادة استثمارها وتنميتها في إطار الشريعة الإسلامية.

3.5. **التوصيات:** يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، والتي تشترك في مجملها في تيسير وتحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ لمصادر التمويل الملائمة، وقد تم صياغة أهم هذه التوصيات كما يلي:

- إعلام وتحسيس القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنتجات التمويل الإسلامي وشروط الاستفادة منه.
- إيجاد آليات لتلبية الطلب المتزايد على التمويل الإسلامي من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- على البنوك الإسلامية زيادة حجم التمويلات الممنوحة القائمة على الإيجارات، وعرض لأهم المشروعات الناجحة.
- العمل على إنشاء منصة تعليمية لزيادة الوعي بالتمويل الإسلامي والتعريف بأهمية البدائل التمويلية الإسلامية المتاحة.
- دعم إنشاء وابتكار خدمات مالية غير مصرفية تعمل على تقديم التمويل بصيغة الإجارة.
- بإمكان البنوك الإسلامية أن توفر بيانات أكثر تطورا بشأن تكوين القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالجانب الإداري والتسويقي والمالي.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية

- اتحاد المصارف العربية. (2019). إطلاق إمكانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة عبر اغلاق فجوة التمويل. بيروت- لبنان: الأمانة العامة-إدارة الأبحاث والدراسات.
- الزهراء- قويدري محمد، سبع فاطمة. (1 8، 2018). أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الإقتصاد الإسلامي. مجلة التراث، صفحة 278.
- دربال عبد القادر، مهدي ميلود. (2014). المنتجات المالية المركبة في البنوك الإسلامية بين حتمية الإبتكار والمصداقية الشرعية. منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية. سطيف: جامعة فرحات عباس، سطيف.
- سامر مظهر قنطقجي. (2015). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (المجلد الثانية). سوريا: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
- سليم جابو، نوال بن عمارة. (31 12، 2017). نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الإستثمار الإسلامية. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، الصفحات 11-30.
- سيروب رشا. (2017). تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية: سوق الأوراق المالية كخيار تمويلي. دمشق، سوريا: مداد- مركز دمشق للأبحاث والدراسات.
- عبد الغني الغُينمي. (2010). اللّباب في شرح الكتاب. بيروت، لبنان: المكتبة العلمية للنشر.
- عبد الكريم أحمد قندوز. (2019). المالية الإسلامية. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- محمد عبد العزيز حسن زيد. (1996). الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية (المجلد الأولى). القاهرة، مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- محمد علي جمعة. (2009). الإجارة، موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- مكرم محمد صلاح الدين مبيض. (2010). الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك. حلب، سوريا: كلية المحاسبة، جامعة حلب.
- نوال عبد المنعم بيومي. (21 05، 2018). التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. تاريخ الإسترداد 07 11، 2020، من الإقتصاد الإسلامي:

https://www.aliqtisadalislami.net/

- نيكولا بلانشيه. (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. صندوق النقد الدولي.
- يوسف بن عبد الله بن صالح الشبيلي. (2020). أبحاث في قضايا مالية معاصرة. الرياض، السعودية: دار سليمان الميمان للنشر والتوزيع.
- OECD. (2018). مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتوسطية -التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ،مؤسسة التدريب الأوروبية ،المفوضية الأوروبية.

2.6. المراجع باللغة الأجنبية

- Global Islamic Finance Development Center World Bank .(2015) .Leveraging Islamic Finance for SMEs .World Bank Group – Islamic Development Bank – G20 Policy Paper .(Istanbul,Turkey: World Bank Group – Islamic Development Bank – G20 Policy Paper.
- ICD .(2020) .Islamic Finance Development Report 2020 .Saudi Arabia: IFDI.
- IFC .(2017) .Assessment of the shortfalls and opportunities in financing micro, small and medium enterprises in emerging markets .Washington: international finance corporation 2017.
- IFC2020&GPFI .(2020 ،10 18) .SME FINANCE FORUM,MSME FINANCE GAP,disponible le 18-10-2020/18:24 sur le site électronique من تم الاسترداد . https://www.smefinanceforum.org/data-sites/msme-finance-gap:
- Marcelo Godke Veiga & Joseph A. McCahery .(2019) .The Financing of Small and Medium-Sized Enterprises: An Analysis of the Financing Gap in Brazil . European Business Organization Law Review (2019.)
- OECD .(2006) .The SME Financing Gap THEORY AND EVIDENCE .
- Oya Piner Ardic, and Martin Hommes Peer Stein .(2013) .Closing the Credit Gap for Formal and Informal Micro Small and Medium .Washington DC: International Finance Corporation, World Bank Group.